A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الثامنة

برازيليا، البرازيل، 5–9 أكتوبر/تشرين الأول 2015

مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة وتربية الأحياء المائية

موجز

تعرض هذه الوثيقة مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وأهدافها وغاياتها ووضعها الحالي وطريقة عملها، والطريقة التي يمكن من خلالها أن تساعد على تحقيق تنمية مستدامة ومسؤولة في مجال تربية الأحياء المائية في مختلف أنحاء العالم، والفرص المتاحة والتحديات الماثلة في تنفيذها.

وإن اللجنة الفرعية مدعوة إلى:

- تحديد الفرص المتاحة لتنظيم أنشطة وطنية وإقليمية للنمو الأزرق تركز على تربية الأحياء المائية، وغايات محددة لها؛
- مناقشة العمليات والوسائل الكفيلة بوضع مكونات وطنية وإقليمية لتربية الأحياء المائية بالنسبة إلى مبادرات النمو الأزرق وتنفيذها من قبل الحكومات والفاو وغير ذلك من الجهات؛
- اتخاذ قرار حول التعاون بشأن "تربية الأحياء المائية لتحقيق النمو الأزرق" في ما بين الأعضاء، في شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين.

النمو الأزرق وقطاع الأسماك: سياق الأغذية والتغذية والموارد السمكية للمستقبل

1– يشهد الطلب العالمي على الأسماك نموا نظرا إلى كل من النمو السكاني والتمدن وزيادة الثروة. وتشير البحوث المتعلقة بالعرض والطلب على الأسماك إلى أنه يجب مضاعفة إنتاج تربية الأحياء المائية بحلول عام 2030 لتلبية الطلب

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.fao.org

المتنامي والاحتياجات المتزايدة في العالم. وفي الوقت الحالي، تمثل الأسماك قرابة 20 في المائة من الأغذية الحيوانية المصدر في العالم.

2- وقد خلص تحليل حديث للبنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والفاو إلى أن نصيب الفرد الواحد من إمدادات الأسماك سيسجل أسرع زيادة في البلدان الغنية وفي مناطق العالم التي تزدهر فيها تربية الأحياء المائية مثل الصين، مما سيؤدي إلى تزايد أوجه عدم التناسب الإقليمي بين العرض والطلب على مدى العقد ونصف العقد القادم. وستواجه أفريقيا وآسيا نقصا كبيرا جدا ما لم يتم الاستثمار في تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة.

3- وأفريقيا فريدة من نوعها من حيث مواجهة التراجع المتوقع في نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأسماك بحلول عام 2030. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نصيب الفرد من إمدادات الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيتقلص بنسبة 1 في المائة سنويا، من 6.8 كيلوغرامات في عام 2010 إلى 5.6 كيلوغرامات في عام 2030، وهي أدنى نسبة في العالم. ونظرا إلى أن الأسماك تشكل نسبة عالية (32 في المائة) من الأغذية الحيوانية المصدر في أفريقيا، فإن الأمن الغذائي والتغذوي فيها معرض بشكل خاص للتغيرات التي يشهدها جانبا العرض والطلب على السواء.

4- وفي المتوسط، تحول الأسماك العلف إلى غذاء بنفس كفاءة الدواجن بنفس كفاءة الدواجن، مما يجعلها خيارا جذابا لتوسيع نطاق الإمدادات العالمية من البروتينات الحيوانية. وهناك مجال آخر للتقليل من بصمة ثاني أكسيد الكربون بمستوى أدنى من إنتاج الثروة الحيوانية مع التركيز على الأنواع السمكية ذات المستوى الغذائي المنخفض، مثل البلطي (التيلابيا) والشبوط، وتحسين تقنيات العلف.

5- ويتم التأكيد بشكل متزايد على قيمة الأسماك بالنسبة إلى تغذية البشر وصحتهم في العديد من المنتديات. وتتراكم الأدلة دعما للفوائد المحتملة لاستهلاك الأسماك للتقليل من أمراض القلب التاجية وتحسين نمو الأطفال أيضا، لا سيما خلال الفترة الحرجة المتمثلة في الـ 1000 يوم الأولى من الحمل/ الرضاعة/ الطفولة المبكرة.

6- ولم يكن محتوى الأسماك من المغذيات الدقيقة يقدر حق قدره في الأدبيات ذات الصلة. فالعديد من أنواع الأسماك الصغيرة تحتوي على نسبة عالية من الزنك والكالسيوم والفيتامين "أ" والحديد، خاصة عندما تستهلك بعظامها وأحشائها السليمة. وفي الكثير من البلدان النامية، تتجاوز المعدلات المرتفعة للوزن الزائد والأمراض غير المعدية مشاكل نقص التغذية، حتى في صفوف بعض المجموعات السكانية الفقيرة. ويمكن أن تضطلع زيادة توافر الأسماك في نظامها الغذائي والقدرة على تحمل تكاليفها دورا هاما في قلب مسار هذه الاتجاهات.

7- وتكتسي المحيطات والبحار والمناطق الساحلية والمياه الداخلية والأراضي الرطبة والقطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق (بما فيها مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والطاقة والسياحة والنقل البحري والحراجة وصون البيئة واستصلاحها، وغير ذلك) أهمية حاسمة بالنسبة إلى التنمية العالمية والوطنية والأمن الغذائي ومكافحة الجوع والفقر.

وتعتبر قوى محفزة للنمو الاقتصادي ومصادر للأغذية والعمالة على السواء. إلا أن الصيد المفرط والتلوث والتنمية غير المستدامة في المناطق الساحلية والداخلية عوامل تسهم في إحداث أضرار لا رجعة فيها بالنسبة إلى الموائل والوظائف الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ويؤدي تغير المناخ، بما في ذلك تحمض المحيطات، إلى تفاقم هذه الآثار في وقت يحتاج فيه سكان العالم الآخذ عددهم في الارتفاع إلى المزيد من الأسماك كغذاء، وتصبح فيه المناطق الساحلية والمشاطئة موطنا لنسبة متزايدة من سكان العالم.

8- وتُعد هذه الأسباب جميعها حججا مهمة لإيلاء اهتمام أكبر بكثير للأسماك في المناقشة المتعلقة بالأمن الغذائي والمناقشة الحالية الجارية بشأن كيفية إطعام أكثر من 9 مليارات شخص بحلول عام 2050. وفي ظل توقع زيادات متواضعة جدا فحسب في العائدات من المصايد الطبيعية البحرية، لا يمكن تلبية الطلب المتزايد على الأسماك إلا من خلال تربية الأحياء المائية.

9- وستستمر تربية الأحياء المائية في المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي من خلال زيادة حجم إنتاج المأكولات البحرية الآمنة والعالية الجودة، وفرص توليد الدخل، والعمل اللائق في القطاع إضافة إلى القطاعات التمهيدية والنهائية، بما في ذلك تجهيز الأسماك وتسويقها وتوزيعها، ومن خلال تعزيز التجارة المحلية والدولية.

10- وقد أقرت الفاو بأهمية تنمية تربية الأحياء المائية ومساهماتها المحتملة في تحسين سبل كسب العيش والاقتصادات في العديد من البلدان. وإن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية الخمسة (الإطار 1)، على نحو ما وافق عليه أعضاء مؤتمر المنظمة، يوجه سياسات الفاو وبرامجها في مختلف قطاعات إنتاج الأغذية، بما فيها تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. وتعتبر مبادرة النمو الأزرق التي تأخذ بزمامها الفاو برنامجا رئيسيا يستند إلى الإقرار الكامل بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

النمو الأزرق

11- يعود أول اقتراح بشأن "الاقتصاد الأزرق" عموما إلى Gunter Pauli في كتابه المعنون *"The Blue Economy 10 years - 100 innovations - 100 million jobs"* (2010). ومن المثير للاهتمام أن مفهوم "الاقتصاد الأزرق" لم يقصد به في البداية أن يرتبط بشكل محدد بالمحيطات أو المناطق الرطبة، بل استخدم لإبراز تطور وتنقيح لمفهوم "الاقتصاد الأخضر".

12- وإن مفهوم النمو الأزرق، الذي تم مقارنته والإشارة إليه أيضا بعبارات "الاقتصاد الأزرق" أو "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق" أو "الاقتصاد الأخضر الأزرق" أو "الاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الأخضر البحري الجديد" أو "النمو الأخضر في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية"، قد تطور خلال السنوات الأخيرة باعتباره نموذجا مستجدا لاستخدام موارد المياه العذبة والموارد البحرية الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة بما في ذلك على وجه الخصوص الموارد المائية

الحية. ويحبذ العديدون استخدام مصطلح "النمو الأزرق" بدلا من "الاقتصاد الأزرق"، بسبب انتقادات في بعض الدوائر الإنمائية لمفهوم "الاقتصاد الأخضر"، ولا سيما تركيزه على النمو الصفري أو المحدود.

13- وقد تبوأ مفهوم النمو الأزرق مكانة بارزة خلال مؤتمر ريو + 20. وأثبتت نتائج ريو + 20 أنها محفز قوي لتوجيه جهود جديدة نحو تنفيذ الالتزامات السابقة والجديدة بشأن المحيطات والأراضي الرطبة لاستعادة الموارد المائية الطبيعية واستغلالها وصونها.

14- ويسلَم مسار ساموا بالآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق التنمية المستدامة ولبقائها وقدرتها على الصمود، ويتناول التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والحد من مخاطر الكوارث وإدارة المحيطات، ضمن جملة قضايا أخرى. ومن المعروف جيدا أن المجتمعات الساحلية على وجه الخصوص هي الأشد تضررا من تغير المناخ في حين أن نظمها الإيكولوجية تؤدي دورا محوريا في الحفاظ على الحياة على وجه الأرض.

15- ونظرا إلى إقرار الفاو بأهمية وضرورة نمو قطاع تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك بشكل مستدام من أجل تلبية الطلب المتزايد على أغذية كافية ومأمونة ومغذية والمساهمة في التخفيف من وطأة الفقر، وبما أن النمو الصفري ليس واقعيا ولا مرغوبا فيه، فإنها تروج "للنمو الأزرق" بدلا من "الاقتصاد الأزرق" في المبادرة التي تأخذ بزمامها.

16- ومبادرة النمو الأزرق إطار متماسك للإدارة المستدامة والاجتماعية والاقتصادية للموارد المائية الحية وتقوم على المبادئ المنصوص عليها في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعتمدة عام 1995. ويركز النمو الأزرق على مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية وتجهيز الأسماك، ولكنه يؤكد أيضا على دور خدمات النظام الإيكولوجي والتجارة والحماية الاجتماعية. وتشدد مبادرة النمو الأزرق بشكل متزايد على تكامل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع المستخدمين الآخرين والخدمات الأخرى للنظم الإيكولوجية المائية، وتؤكد على قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالنسبة لهؤلاء المستخدمين. وقد أوصت المادة 10 بالفعل من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعنونة "دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية" بوضع أطر مؤسسية وتدابير متعلقة بالسياسات من شأنها أن تيسر تكاملا أكثر فعالية لمصالح مستخدمي الموارد الساحلية واحتياجاتهم.

17- وترى الفاو أن تحقيق كامل إمكانات المحيطات والأراضي الرطبة يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، اعتماد نهج متكامل لاستعادة القدرات الإنتاجية وخدمات النظام الإيكولوجي الخاصة بها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، أطلقت الفاو مبادرة النمو الأزرق دعما للأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المائية. وتُعرف الفاو النمو الأزرق بأنه *"نمو وتنمية مستدامان ينبثقان عن أنشطة اقتصادية باستخدام موارد حية متجددة من المحيطات والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية، وتقلل من التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للموارد المائية، وتعظّم المنافع الاقتصادية والاجتماعية".*

18- وتهدف الفاو، من خلال هذه المبادرة، إلى استعادة القدرات الإنتاجية للمحيطات والمياه الساحلية والداخلية والأراضي الرطبة عن طريق تعزيز نظم وممارسات الإدارة المسؤولة من أجل التوفيق بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وصونها والنظم الإيكولوجية التي تحافظ عليها، ولتهيئة بيئة تمكينية للأشخاص العاملين في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي يعملوا ليس فقط كمستخدمين للموارد ولكن أيضا كجهات راعية لها. وتركز على تحسين سبل كسب العيش والإنصاف الاجتماعي بالإضافة إلى نظم غذائية شفافة وأكثر أمنا. ويشدد على المسؤولية الاجتماعية على امتداد كامل سلسلة القيمة السمكية.

19- كما تهدف المبادرة إلى تحقيق إدارة أفضل وأكثر كفاءة للموارد بما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي والاجتماعي خلال إنتاج الأسماك، مع التركيز على التكامل المسؤول لأنشطة الإدارة والتنمية القائمة على المياه. وستركز، تحت إطار الركيزة البيئية، على الاستراتيجيات الكفيلة بالحد من الآثار السلبية لتربية الأحياء المائية، بما في ذلك استعادة المانغروف وتحسين احتجاز الكربون والتكثيف المستدام وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تربية الأحياء المائية. وستسعى المبادرة إلى تحسين الأداء الاجتماعي من خلال المساعدة على خلق فرص العمل اللائق في مجال تربية الأحياء المائية.

20- ويحتاج تحقيق النمو الأزرق إلى القدرات والسياسات والتشريعات والبيئة التنظيمية والأخذ بزمام الأمور. وثمة حاجة إلى اتساق أكثر في السياسات لضمان التآزر بين القطاعات التي لها مستوى كبير من التأثير والنفوذ على الأجهزة المعنية بالمياه (البحرية والداخلية) والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، مثل مصايد الأسماك والزراعة والمياه والنقل والطاقة وإدارة النفايات والسياحة. فاقتصاد أكثر تكاملا يؤدي إلى المزيد من الاستدامة والكفاءة، بالإضافة إلى وفورات في التكاليف وفوائد بالنسبة إلى السكان المحليين. وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بالسياسات كعمليات (بدلا من أحداث) ينبغي رصدها لإحداث تغييرات ممكنة في التخطيط والتنفيذ؛ ويكتسي الإنفاذ وقبول التشريع أهمية حاسمة لضمان الاستخدام المستدام والمنصف لخدمات النظم الإيكولوجية.

21- وتهدف المبادرة إلى تحفيز السياسات والاستثمارات والابتكارات التي من شأنها أن تدعم النمو المستدام وأن تؤدي إلى إتاحة فرص اقتصادية جديدة في سلع النظام الإيكولوجي وخدماته. ومن شأنها أن تدمج الجوانب الرئيسية للأداء الاقتصادي، مثل النمو الاقتصادي، وتوليد الثروة والتجارة، ولكن الأهم من ذلك الحد من الفقر، وضمان الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية، وخلق فرص العمل والعمل اللائق، والإدماج الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، مع جوانب الأداء البيئي، مثل إدارة الموارد البيئية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والنظم الايكولوجية واستعادة التنوع البيولوجي.

22- كما تهدف المبادرة إلى حشد الدعم المالي والفني وبناء القدرات المحلية لتصميم استراتيجيات النمو الأزرق وتنفيذها وإيجاد خيارات ومؤسسات خاصة بالسياسات الموجهة نحو الإجراءات، تتناسب مع الظروف والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء. ومن خلال العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، يمكن للمبادرة

إحداث تغييرات تحولية في مجالات إدارة المصايد الطبيعية، وصون الموارد والموائل، والتكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية، وبالتزامن مع ذلك، تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية على امتداد سلسلة القيمة السمكية.

23- وتنطوي المبادرة على أربعة مسارات عمل رئيسية لإطلاق النمو الأزرق ودعم الركائز الثلاث للتنمية:

- المصايد الطبيعية – البحرية والداخلية؛
- تربية الأحياء المائية – المياه العذبة والبحرية والأجاج؛
- سبل كسب العيش ونظم الأغذية – بما في ذلك التجارة/ الأسواق/ مرحلة ما بعد المصيد والدعم الاجتماعي، كالعمالة اللائقة والحماية الاجتماعية على سبيل المثال؛
- خدمات النظام الإيكولوجي– بما في ذلك خدمات النظام الإيكولوجي "الجديدة"/ غير التقليدية إضافة إلى مصايد الأسماك، مثلا، التي تساهم في خلق الدخل ودعم سبل كسب العيش والحد من الفقر.

24- وستساعد هذه المبادرة البلدان الأعضاء على (أ) مواجهة مخاطر المجاعة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ (ب) وتعزيز الجهود المبذولة لدعم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة (بما في ذلك نهج متكامل لإدارة الموارد بكفاءة)؛ (ج) وتحسين الحوكمة لتيسير التطور نحو نمو أكثر شمولا؛ (د) والحد من الفقر في المناطق الريفية وتنمية اقتصادات المناطق الساحلية والداخلية؛ (هـ) والمساعد على تعزيز قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام الكوارث؛ وخلق فرص العمل اللائق.

25- وتعزز المبادرة أيضا إقامة الشراكات بين القطاع والحكومات والمجتمعات المحلية على جميع المستويات. وإن الإقرار بالدور الأساسي الذي سيؤديه القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تغيير السلوكيات والتكنولوجيات الحالية، والقبول بأن الأثر الاقتصادي القصير الأجل ستحل محله مكاسب اقتصادية طويلة الأجل، أمر أساسي.

26- وستدعم المبادرة بشكل فعال التعاون والشراكات من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين في مجال تربية الأحياء المائية. وفي ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، ستؤدي المبادرة بشكل نشط إلى جعل الفاو شريكا مع المنظمات الدولية: (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي؛ والمنظمات المعنية بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: (مثل شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، والمركز العالمي للأسماك؛ والمجتمع المدني (مثل التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛ والمنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك؛ والقطاع الخاص. وتعزَز هذه الشراكة من خلال البرنامج العالمي للنهوض بتربية الأحياء المائية، وهو آلية تابعة للفاو لجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل زيادة المساهمة في تنمية تربية الأحياء المائية وإدارتها بطريقة مستدامة.

27- ويتمثل التحدي الذي تواجهه الفاو وشركاؤها في المبادرة في الحصول على حوافز وموارد كافية وتوفيرها من أجل تكييف هذا الإطار وتنفيذه على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لتأمين الالتزام السياسي وإصلاح الحوكمة، بما في ذلك من خلال بناء مؤسسات فعالة تؤدي إلى اعتماد نهج مبتكرة اجتماعية واقتصادية وللنظام الإيكولوجي في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مقترنة بنظم حيازة عادلة ومسؤولة.

28- ويتم بشكل جزئي تأمين الولاية والإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة من خلال إقامة المبادرة ضمن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، والمبادرات الإقليمية، ومجالات العمل الرئيسية. فعلى سبيل المثال، في آسيا والمحيط الهادئ، تقترن المبادرة بالجهود المبذولة في إطار تحدي القضاء على الجوع، ومبادرة الأرز الإقليمية، والمبادرة الإقليمية للتكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

النمو الأزرق وتربية الأحياء المائية

29- بعد إطلاق مبادرة النمو الأزرق في الفاو، ظلت المبادرة ومفاهيمها في صلب مشاورات دولية، منها:

- مؤتمر *"آسيا للمحيطات والأمن الغذائي والنمو الأزرق"* (18–21 يونيو/حزيران 2013، بالي، إندونيسيا)،
- *"القمة الأولى للاقتصاد الأزرق"* (19–20 يناير/كانون الثاني، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة)؛
- *"القمة العالمية للعمل من أجل المحيطات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والنمو الأزرق"* (22–25 أبريل/نيسان 2014، لاهاي، هولندا)؛
- مؤتمر *"محيطاتنا"* الذي دعا إليه جون كيري (16–17 يونيو/حزيران 2014)؛
- *"مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة"* (1–4 سبتمبر/أيلول 2014، أبيا، ساموا)؛
- *"حلقة العمل بشأن إقامة تحالف عالمي/ شبكة عالمية للإجراءات حول النمو الأزرق والأمن الغذائي"* (8–9 سبتمبر/أيلول 2014، جاكارتا، إندونيسيا)؛
- *"إطلاق شبكة العمل العالمية للنمو الأزرق والأمن الغذائي"* (11–13 مارس/آذار 2015، سانت جورج، غرينادا).

30- وفي الوقت ذاته، أصبح مفهوم النمو الأزرق مهما في استراتيجيات تنمية المحيطات والمياه العذبة التي تضعها المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، والعديد من الدول، المتقدمة والنامية على السواء.

31- ومنذ إطلاق المبادرة عام 2013، طلبت عدة بلدان المساعدة الفنية من الفاو لمواءمة أنشطتها المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والموارد المائية الخاصة بها مع مفهوم النمو الأزرق. وتم تعبئة موارد من خارج

الميزانية من خلال طرائق مختلفة، بما في ذلك مشاريع برنامج التعاون التقني للفاو، للمساعدة في تنفيذ مسار واحد أو أكثر من مسارات العمل الأربعة للمبادرة (مصايد الأسماك الطبيعية؛ وتربية الأحياء المائية؛ وخدمات النظام الإيكولوجي، وسبل كسب العيش ونظم الأغذية، بما في ذلك التجارة والتسويق) في عدة بلدان. وثمة حاجة إلى موارد إضافية لتلبية الطلب المتزايد على قيادة المبادرة في العديد من البلدان والنهوض بالتجارب الناجحة المكتسبة حتى الآن.

المبادرات الإقليمية

32- تساعد المنظمة حاليا في تنفيذ أنشطة في إطار المبادرة في عدة بلدان، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك إمكانية كبيرة للنهوض بنتائج هذا العمل الرائد لكي تستفيد البلدان والمجتمعات الساحلية الأخرى. وتتيح المبادرة فرصا للبلدان الأعضاء في الإقليم للمشاركة بشكل جماعي وفردي في أنشطة تنمية تربية الأحياء المائية ضمن إطار الأزرق النمو. وفي ما يلي مبادرتان إقليميتان في آسيا: (1) مبادرة النمو الأزرق التي تركز على تربية الأحياء المائية، (2) ومبادرة الأرز؛ وهناك مبادرة إقليمية أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأدنى من أجل إطلاق إمكانات النمو لأزرق في بعض البلدان المختارة. وفي هذه المبادرات، يؤدي النمو الأزرق دورا رئيسيا من خلال دمج مختلف قطاعات الاستزراع ومختلف استخدامات الموارد المائية من أجل زيادة كفاءة استخدام الموارد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، والصون والتنوع البيولوجي.

33- وفي آسيا، توفر الأسماك في الوقت الراهن حوالي 20 في المائة من البروتين الحيواني في الوجبات الغذائية للسكان. ونظرا إلى تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي، يقدر أن يشهد استهلاك الأسماك في آسيا، بحلول عام 2030، ارتفاعا بنحو 30 في المائة. وينظر إلى تربية الأحياء المائية على أنها السبيل الوحيد لتلبية الطلب المتزايد بسبب ركود الإنتاج من مصايد الأسماك الطبيعية. ويكمن الهدف من المبادرة الإقليمية في آسيا في تحقيق النمو والتكثيف المستدامين لتربية الأحياء المائية الآسيوية ضمن إطار النمو الأزرق، وهو ما سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال تلبية الطلب العالمي والإقليمي المتزايد على الأسماك، والتخفيف من وطأة الفقر عن طريق جعل تربية الأحياء المائية سبيلا لكسب العيش يتسم بالجاذبية والقدرة على الصمود ويساهم عموما في التنمية الاقتصادية في الإقليم.

34- وقد تم وضع هذه المبادرة الإقليمية بشأن التكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية من أجل تحقيق النمو الأزرق من خلال إقرارها من قبل البلدان الأعضاء في الدورة الأخيرة لمؤتمر الفاو الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وتتمثل أهداف هذه المبادرة الإقليمية في: (أ) تحسين كفاءة استخدام موارد تربية الأحياء المائية؛ (ب) وتحسين كفاءة الإنتاج مع التقليل من الآثار المترتبة على البيئة، (ج) وزيادة قدرة المزارعين والقطاع على الصمود؛ (د) وتحسين الإنصاف والقبول الاجتماعي على امتداد سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية.

35- وتتمثل مجالات العمل الرئيسية لهذه المبادرة الإقليمية في ما يلي:

- دعم البلدان الأعضاء في تحديد الخيارات المطروحة لمعالجة قضايا الحوكمة الرئيسية عند تحقيق النمو المستدام لتربية الأحياء المائية من خلال عملية تشاورية إقليمية ووطنية مناسبة، ووضع سياسة واستراتيجية وخطة عمل إقليمية ووطنية ذات صلة.
- زيادة قدرة المزارعين على التكيّف مع أثر تغير المناخ وقدرتهم على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية من خلال بلورة مفاهيم وممارسات مبتكرة لإدارة تربية الأحياء المائية وعن طريق تيسير تكيّف أكثر شمولا وأوسع نطاقا، على سبيل المثال على مستوى مستجمعات المياه.
- التقليل من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لتكثيف تربية الأحياء المائية، من خلال تعزيز تكنولوجيات استزراع وممارسات إدارة مبتكرة، وإنشاء نظم فعالة للأمن الحيوي ومراقبة الأمراض ومكافحتها في مجال تربية الأحياء المائية، وتطبيق أدوات مناسبة للتخطيط والإدارة والاستخدام المسؤول للموارد.
- دعم الدول الأعضاء لزيادة المعرفة بخدمات النظام الإيكولوجي (من أحواض المياه إلى الشُعاب المرجانية) ودعم الأمن الغذائي والتغذوي وأمن سبل كسب العيش، وزيادة القدرة على الصمود. وتحديد دوافع التغيير التي تؤثر في هذه الخدمات وقيمها، وتوفير خيارات فنية وإدارية لتحسين خدمات النظام الإيكولوجي التي تدعم الأمن الغذائي، مثل تربية الأحياء المائية، واستعادة المانغروف لتحسين مصايد الأسماك، والسياحة البيئية، وحماية السواحل، وزيادة احتجاز الكربون، وغير ذلك.
- دعم الحكومات الأعضاء في تحسين حصول مستزرعي الأحياء المائية الريفيين الفقراء على مدخلات الإنتاج ذات النوعية الجيدة، وتكنولوجيا الإنتاج المستدام، والأسواق لتحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية.
- تحسين إدارة الغابات (المانغروف) والمياه والأراضي والحيازة التي ستسهم في التكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية.

36- وتركز مبادرة الأرز الإقليمية على آسيا التي تعتبر موطن الأرز ويعتمد فيها الناس على الأرز من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبدون الأرز، يصعب تحقيق التنمية المستدامة في آسيا. وعلاوة على ذلك، يضطلع الأرز بدور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

37- وإن هذه المبادرة الرامية إلى تحسين استدامة إنتاج الأرز وكفاءة استخدام الموارد، وفي نهاية المطاف تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، بالاستناد إلى السلع والخدمات المتأتية من النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية للأرز، هي أيضا توصية جماعية صدرت عن الدول الأعضاء خلال المؤتمر الإقليمي للفاو لآسيا والمحيط الهادئ في دورته التي انعقدت عام 2014.

38- وستساعد المرحلة الثانية من مبادرة الأرز الإقليمية بلدان الإقليم على التوصل إلى سبل مستدامة لزراعة الأرز وإلى سياسات واستراتيجيات شاملة للأرز كذلك. وستقوم هذه المبادرة (أ) بدعم مزارعي الأرز ومنتجيه في تطبيق

ممارسات مبتكرة ومستدامة لزراعة الأرز من خلال توفير خدمات وسلع النظام الإيكولوجي للأرز واستخدامها بطريقة فعالة؛ (ب) وبناء قاعدة للمعارف والأدلة بشأن استخدام الموارد وكفاءة الإنتاج لإثبات فعالية النهج المستدام القائم على النظام الإيكولوجي للأرز؛ (ج) وتحقيق الأمن الغذائي وتغذية أفضل والازدهار لمزارعي الأرز ومستهلكيه في إقليم آسيا والمحيط الهادئ من خلال المساهمة في عمليات السياسات، ولا سيما صياغة وتنفيذ استراتيجيات أو سياسات وطنية للأرز، بالاستناد إلى الخيارات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية الأرز الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في آسيا والمحيط الهادئ.

39- ولبلوغ هذه الأهداف، هناك مجموعة من الخيارات المتاحة الأكثر إنتاجية واستدامة وكفاءة في استخدام الموارد. وهي تشمل: نظم الأرز والأسماك، والأرز وتربية الحيوانات، والأرز والخضروات، والإدارة المتكاملة للآفات، والأشجار الواقعة خارج الغابات، ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، ورسم خرائط النظم والخدمات لتقنيات تشغيل القنوات (MASSCOTE)، وتحليل ورسم خرائط آثار تغير المناخ على التكيّف والأمن الغذائي (AMICAF). وتدمج هذه التطبيقات في نموذج الحفظ والتوسع الشامل، أي إنتاج كميات أكثر وأفضل بمدخلات أقل، من خلال المدارس الحقلية للمزارعين لتحقيق التكثيف المستدام في إنتاج الأرز.

40- وأطلقت الفاو ثلاث مبادرات إقليمية جديدة لإقليم الشرق الأدنى، تعالج كل واحدة منها مجالا معينا يبعث على القلق.

41- *مبادرة ندرة المياه* – إن الإقليم معرض بصورة طبيعية للنقص المزمن في المياه، ويتوقع أن يبلغ توافر المياه بالنسبة للفرد الواحد في عام 2050 حوالي ثلث المستوى الذي كان عليه في عام 1970. وتستخدم الزراعة حاليا 85 في المائة من المياه العذبة المتوفرة، ومن المتوقع أن يؤدي نقص المياه في المستقبل إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى الأمن الغذائي. وستعمل هذه المبادرة على زيادة كفاءة استخدام المياه من خلال تبادل أفضل الممارسات وتطبيق أدوات وتكنولوجيات جديدة، وزيادة إدارة المياه المخصصة للزراعة، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي وإصلاح الحوكمة.

42- *مبادرة الزراعة المستدامة الصغيرة النطاق* – تكمن الزراعة الصغيرة النطاق في صلب الحد من الفقر في المناطق الريفية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإنتاجية وفرص العمل في المزرعة وخارجها من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الموارد والأسواق والخدمات. وتشكل معالجة احتياجات النساء والشباب في الريف والفرص المتاحة لهم أولوية. وستقوم هذه المبادرة بدعم المؤسسات المعنية، وتحديد الفرص، وتوفير الخبرة، والمشورة بشأن جعل الخدمات المالية متاحة، وتحسين الكفاءة على امتداد سلاسل القيمة، ودعم السياسات المواتية والإدارية على امتداد سلسلة القيمة.

43- *مبادرة بناء القدرة على الصمود لتحسين الأمن الغذائي والتغذية* – تركز هذه المبادرة بشكل مباشر على القضاء على الجوع وسوء التغذية. وسيتحقق ذلك من خلال دعم الأطر المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وجمع

والمعلومات وفرزها، والتقليل من الفاقد على طول سلاسل الإمداد الغذائي، والتنويع لتوفير مجموعة واسعة من المواد الغذائية التي تكون مغذية وتزيد من القدرة على الصمود أمام حالات الطوارئ والصدمات.

الأنشطة الأخرى للمبادرة

44- في ما يلي وصف موجز للأنشطة الجارية والمتوقعة للمبادرة والتي تركز على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:

- إدراج مفاهيم النمو الأزرق في العمليات المتعلقة بالسياسات والحوكمة في مجال مصايد الأسماك والرامية إلى تنمية الموارد المائية وإدارتها وصونها بطريقة مستدامة.
  - جارية: الجزائر، وكاب فيردي، وغابون، واندونيسيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريتانيا، والمغرب، والسنغال، وسيشيل.
  - قيد الإعداد: إقليم الشرق الأدنى، وبنغلاديش، وكوت ديفوار، وخليج غينيا، وإيران، وموزامبيق.

- تقديم المساعدة الفنية في مجال التكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية.
  - جارية: بنغلاديش، وسري لانكا وفييت نام.
  - قيد الإعداد: إندونيسيا، والفلبين وبلدان مختارة من أصل 14 بلدا في أفريقيا تلقت الدعم من الفاو لوضع استراتيجية وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية.

- تحسين ممارسات الإدارة، والعمالة اللائقة وسبل كسب العيش، وتحسين الأسواق في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
  - جارية: بلدان مختارة في المحيط الهندي وشرق أفريقيا، وكاب فيردي، وكريباتي، وناميبيا، والفلبين، وسانتا لوسيا، والسنغال.
  - قيد الإعداد: أنغولا، وإكوادور، وغانا، والمغرب، وتايلند.

- تحسين خدمات النظام الإيكولوجي في القطاع المائي.

  - جارية: كينيا، وإندونيسيا.
  - قيد الإعداد: (1) الإدارة المستدامة للمنطقة المجاورة للأمازون لحماية خدمات النظام الإيكولوجي، مع التركيز بشكل خاص على مصايد الأسماك والغابات؛ (2) الكربون الأزرق من أجل النمو الأزرق – دعم إدارة المانغروف في مجتمعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إندونيسيا؛ (3) الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في إندونيسيا من خلال استصلاح الأراضي الخثية وتحسين إنتاج مصايد الأسماك والغابات في كاليمانتان (Kalimantan) الوسطى.

45- وثمة مجال واسع لإطلاق المزيد من المبادرات الإقليمية المتعلقة بالنمو الأزرق، بما في ذلك الأسماك ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أقاليم أخرى من العالم. وما هو ضروري هو الإرادة السياسية.

46- ويبرز المثالان الإقليميان في آسيا والإقليمي الفرعي والمبادرة الوطنية، في كل من آسيا وأماكن أخرى من العالم، الفرص القوية التي تتيحها المبادرة، كوسيلة للمضي قدما نحو تنمية أكثر تكاملا، وكفاءة في استخدام الموارد، وسليمة اجتماعيا واقتصاديا، ومثلى بيئيا في مجال تربية الأحياء المائية، من خلال شراكات فعالة، في جميع أنحاء العالم.

47- ونحن بحاجة إلى فهم أفضل للتحديات والفرص المتعلقة بمفهوم/مبادرة النمو الأزرق وتنفيذه(ا). وإن التحديات المؤسسية التي تواجه التعاون المشترك بين القطاعات، بما في ذلك جوانب تدفق الموارد وتخصيص الموارد، من أجل التعاون العمودي والأفقي المشترك بين الوكالات، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، كلّها جوانب مهمة ينبغي أخذها بعين الاعتبار. كما أن تمكين الكيانات الوطنية وتفويض السلطات على سبيل المثال إلى كيانات أخرى، واللامركزية، والاعتراف الصريح بالجهات الفاعلة من غير الحكومات (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وحقوقها (كصغار المنتجين والعاملين في مجال الصيد والمستهلكين، والمسائل الجنسانية، وغيرهم على سبيل المثال) وإشراكها كلّها مسائل تتطلب المزيد من التحليل والمناقشة.

48- والمبادرة جزء لا يتجزأ من الأهداف الاستراتيجية الجديدة للمنظمة والمبادرات الإقليمية والإقليمية الفرعية ومجالات العمل الرئيسية للمنظمة. وتعتبر أيضا مجالا رئيسيا للتعاون من أجل تعبئة الموارد. ومن شأن زيادة الاعتراف بالقيمة المحتملة للشراكة مع الفاو أن تحسن استدامة ومسؤولية تنمية تربية الأحياء المائية وإنتاجها في السنوات القادمة.

الإطار: الأهداف الاستراتيجية للمنظمة توفر الإطار السياسي للنمو الأزرق

يكمن تحقيق الأمن الغذائي للجميع في صلب جهود المنظمة. وتتمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة لعمل المنظمة من أجل ضمان إمكانية حصول السكان بشكل منتظم على أغذية من نوعية عالية لتمكينهم من العيش حياة مفعمة بالنشاط والصحة، في: (أ) القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ (ب) والقضاء على الفقر والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع؛ (ج) وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام، بما فيها الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لما فيه صالح الأجيال في الحاضر والمستقبل. وللاستجابة للمطالب التي تطرحها الاتجاهات العالمية الرئيسية في مجال التنمية الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك) والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، حددت المنظمة أولويات رئيسية توجد فيها في وضع جيد يسمح لها بالتدخل. وقد أجري استعراض شامل للمزايا النسبية للمنظمة، وهو ما مكّن من تحديد أهداف استراتيجية تمثل مجالات العمل الرئيسية التي ستركز فيها المنظمة جهودها سعيا إلى تحقيق رؤيتها وأهدافها العالمية. وهناك خمسة أهداف استراتيجية.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

يكمن التحدي في تنمية القدرات الكافية في العالم لإنتاج ما يكفي من الأغذية لإطعام الجميع على نحو كاف وتتمثل المهمة في دعم الأعضاء في ما يبذلونه من جهود لضمان حصول السكان بشكل منتظم على ما يكفي من الأغذية ذات النوعية العالية. وتدعم المنظمة السياسات والالتزامات السياسية في النهوض بالأمن الغذائي والتغذية الجيدة من خلال ضمان توافر آخر المعلومات بشأن التحديات والحلول المتعلقة بالجوع وسوء التغذية ووجودها في المتناول.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة في عام 2050. ومن المتوقع أن تُسجل بعض أعلى معدلات النمو السكاني في المناطق التي تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الزارعة (المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك) وتشهد معدلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. ويشكل نمو قطاع الزراعة إحدى أنجع الوسائل للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ويكمن التحدي الماثل في ضمان ألاّ تصب زيادة الإنتاجية في مصلحة عدد قليل من الأشخاص فحسب، وأن يكون بإمكان قاعدة الموارد الطبيعية تقديم خدمات (التلقيح، وتدوير المغذيات في التربة، وجودة المياه وغير ذلك) تعزز الاستدامة.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

يعيش السواد الأعظم من فقراء العالم في المناطق الريفية. ويُعبر الجوع وانعدام الأمن الغذائي، أولا وقبل كل شيء، عن الفقر في الريف. ولذلك، فإن الحد من الفقر في الريف مسألة محورية بالنسبة لمهمة المنظمة التي تهدف إلى مساعدة صغار المزارعين على تحسين الإنتاجية الزراعية مع السعي في الوقت ذاته أيضا إلى زيادة فرص العمل خارج المزرعة والعمل، من خلال الحماية الاجتماعية، إلى إيجاد سبل أفضل لسكان المناطق الريفية لإدارة المخاطر ومواجهتها في البيئات التي يعيشون فيها.

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

إن الزراعة، كقطاع مستقل، ستختفي مع تزايد العولمة، لتصبح بدلاً عن ذلك مجرد جزء في سلسلة قيمة متكاملة. فسلسلة القيمة موجودة في المراحل التمهيدية والنهائية على السواء، أو من الإنتاج حتى التجهيز والبيع، حيث أصبح الكل الآن يتسم بمستوى عال من التركيز والتكامل والعولمة. وهذا يشكل تحدياً هائلاً للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الزراعيين في كثير من البلدان النامية التي يمكن فيها حتى لأصحاب الحيازات الصغيرة ممن لديهم قدرات اقتصادية متينة، أن يستبعدوا بسهولة من مراحل مهمة من سلسلة القيمة. ومن الأهمية بمكان زيادة مشاركتهم في نُظم الأغذية والزراعة لتحقيق الهدف الذي تصبو إليه من المنظمة المتمثل في إيجاد عالم خال من الجوع.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

كل سنة، يواجه ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى وتسويقها واستهلاكها الكوارث والأزمات. وتهدد حالات الطوارئ هذه إنتاج الأغذية وإمكانية الحصول عليها على المستويات المحلية والوطنية، وفي بعض الأحيان، الإقليمية والعالمية. وتتمثل مهمة المنظمة في مساعدة الدول على السيطرة على المخاطر والأزمات والحؤول دون وقوعها والتخفيف من وطأتها، وتقديم الدعم لها في التأهب للكوارث ومواجهتها.

ويتمحور برنامج عمل المنظمة الآن حول هذه الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ويتحقق كل هدف منها من خلال تنفيذ مبادرات وأنشطة مخططة ومستهدفة على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والعالمية. ويتم رصد تنفيذ هذه الأنشطة والمبادرات التي يجري تجميعها في مجالات عمل رئيسية شاملة ومتكاملة وإدارتها من قبل المنظمة مع التركيز على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والعالمية.